



تموز 2020

حلقة نقاش سياسية تحت عنوان: "آفاق التعاون بين إيران ولبنان في مواجهة سياسة الخنق الأميركية"

في سياق مسار الحوار بين العرب وإيران الذي انطلق منذ العام 2016، عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ومركز الدراسات السياسية والدولية IPIS التابع لوزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ 27 تموز 2020 حلقة نقاش عبر تطبيق سكايب تحت عنوان: "آفاق التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولبنان في مواجهة سياسة الخنق الأميركية".

شارك في اللقاء رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق د. عبد الحليم فضل الله، الوزير السابق عدنان منصور، الأستاذ الجامعي د. ألبير داغر، مدير مركز أمان للدراسات الأستاذ أنيس النقاش، الأستاذ الجامعي د. علي زعيتري، مدير الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري د. حسام مطر، رئيس مركز الدراسات السياسية والدولية د. محمد كاظم سجاد بور، مساعد مركز الدراسات السياسية في شؤون الأبحاث د. سعيد خطيب زادة، السفير الإيراني السابق في الأردن د. مجتبي فردوسي بور، الأستاذ الجامعي د. حسين أحمديان، الباحث السياسي د. مسعود أسد الله، امتدت حلقة النقاش على مدى ساعتين جرى فيها تناول موضوعين: الأول حول مجالات التعاون بين لبنان والجمهورية الإسلامية، والثاني حول فرص التعاون بين إيران ودول المشرق العربي وتحديداً سوريا والعراق ولبنان في مواجهة سياسات العقوبات الأميركية المتزايدة.

افتتحت الحلقة بكلمتين لكل من د. سجاد بور ود. فضل الله حيث أكد سجاد بور على الحاجة لمعرفة أوجه التعاون الممكنة من خلال بناء الجسور وتمتينها وصولاً إلى التعاون الشامل بين الدول المعنية. بدوره ذكّر فضل الله بمسار الحوار العربي- الإيراني الذي ساهم فيه المركزان منذ العام 2016. ولفت فضل الله إلى أن السياسة الأميركية خلقت بيئة إقليمية متوترة تمهيداً لما نشاهده من محاولات لتصفية القضية الفلسطينية وتهويد القدس وشرعنة الاحتلال الإسرائيلي للجولان ومزارع شبعا المحتلة. وأكد على أن العقوبات والسياسة الأميركية تتيح فرصاً للبحث في سبل إعادة بناء المنطقة وليس فقط مواجهة التحديات.

رُكّزت مداخلات المشاركين على تقديرات ومواقف أبرزها:

- يمكن للبلدين التعاون في مجال السياسة الصناعية وخاصة لبنان حيث يمكن أن يستفيد من تجربة إيران في بناء سياسة صناعية من خلال رفع الرسوم الجمركية وتقديم ضمانات لتصريف الانتاج واعتماد التصنيع المتأخر.
- ينبغي أن يكون للبلدين نظرة متكاملة تجمع ما بين المجالين السياسي والاقتصادي وتقوم على ربط المصالح المشتركة المبنية على المبادئ.
- مضاعفة التبادل الاقتصادي مع إيران إلى درجات قياسية ربطاً بالميزات التنافسية لكلا البلدين.
- التعاون الجيوسياسي بين لبنان وإيران ساهم في تحرير لبنان ودحر الارهاب التكفيري، هذا التعاون يمكن أن يبني نظاماً إقليمياً، سياسياً واقتصادياً ونقدياً، بين الدول المتضررة من العقوبات الأميركية مما يسمح بإعادة بناء المنطقة من جديد على أسس الشراكة والتكافؤ والندية.
- يمكن أن يستلهم لبنان تجربة الاقتصاد المقاوم، ومنها تطوير التصنيع الزراعي والتبادل مع إيران في اقتصاد المعرفة وتعزيز التكامل الاقتصادي معها من خلال الأسواق المشتركة والمناطق الحرة والاعفاءات الجمركية.
- يجب العمل على إيجاد توافق سياسي في لبنان للتعاون المعمق مع إيران وكذلك لتطوير التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة لبنان وسوريا والعراق وإيران يشمل إلى

جانب الدول المواطنين والقطاع الخاص وذلك في المجالات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والسياسية، بالإضافة إلى المجالات الاقتصادية المختلفة بما فيها الصناعة والسياحة والزراعة والتجارة والتعليم.

- التحدي الاقتصادي يفرض التعاون على المستوى الرسمي حيث يمكن أن يتاح من خلال القنوات والمبادرات الخاصة مثل إنشاء شبكة مصارف ومقاصة إلكترونية بين الدول الأربعة تسهّل التبادل التجاري.
- في مجال التعاون الاقتصادي بين الدول الأربعة لا ينبغي تجاهل تركيا ومنحها إمكانية أن تساهم في المشروعات المشتركة.
- لسوريا دور مركزي في التعاون الاقتصادي أيضاً لا سيما في مجال نقل ونتاج الطاقة والنفط والبضائع.
- ينبغي التركيز على بناء شبكات البنى التحتية العابرة للحدود (جغرافيا وظيفية) بين الدول الأربعة، ويمكن لهذه الشبكة أن تجتذب استثمارات من دول أخرى مثل الصين. هذه الشبكات تسهم ببناء مصالح مستدامة لشعوب ودول المنطقة. الأمر الذي يجتذب الاستثمارات وينمي القوة السياسية والتفاوضية للدول المذكورة.

وقد طُرحت مجموعة أفكار عملية ركّزت على:

- انشاء شركة إقليمية دولية مختصة بالعمليات التجارية من خلال المقايضة.
- انشاء أنظمة دفع موازية تتجاوز الدولار سواء من خلال العملات المحلية أو سلة عملات مع ما يستلزمه ذلك من انشاء شبكة مؤسسات مالية ونقدية في الدول المعنية.
- توسعة التبادل والتعاون بين إيران ولبنان ليشمل مجالات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة لا سيما مع ما يمتلكه لبنان من رأس مال بشري لدى الأجيال الشابة.
- منح المواطنين والقطاع الخاص من الدول الأربعة، إضافة للقطاعات الحكومية، حق المساهمة في الاستثمار في تأسيس شركات مخصصة لإنشاء مشاريع بنى تحتية وخدماتية عابرة للحدود بين الدول الأربعة.